

ورشة عمل في جنين حول الخصوصية الثقافية وعالية حقوق الإنسان

جنين- علي سمودي- عقد مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" امس الأول ورشة عمل حول "الخصوصية الثقافية وعالية حقوق الإنسان" بمدينة جنين، وذلك بحضور عدد من الشباب والمهتمين.

وقدم محمود عاصي من المركز، لمحة حول المركز والمشروع الممول من المثلثية الدنماركية لدى السلطة الوطنية الذي ينفذه المركز في مختلف محافظات الضفة، مبيناً أن منظومة حقوق الإنسان مرتبطة بقيم الحرية والعدالة والمساواة، وهي قيم عالمية مشتركة بين جميع البشر أينما كانوا، وهذا ما يجعل ثنائية العالمية والخصوصية تبرز من قوة وتعددية عملية التداخل والتشابك بل وتمفصل العلاقات والتفاعلات سلباً أو إيجاباً بين مختلف الحضارات والثقافات، والتأثير المتبادل الناجم عن ذلك الترابط والتداخل معناه عدم القدرة على أن يعزل أي مجتمع عن التغييرات العالمية، وستظل القيم الإنسانية والأفكار قابلة للاقتباس الشردى والجماعي اللوعى وفق محددات الوعي والحاجة.

وشدد عاصي على دور الشباب الفاعل في التربية على حقوق الإنسان. كونهم من ضمن المجموعات الأولى المستهدفة من التربية على حقوق الإنسان، أي الأنشطة التي تدعم تعليم حقوق الإنسان، كما أن الشباب يمثل مورداً مهماً للتربية على حقوق الإنسان فهم حملة راية التربية على حقوق الإنسان، والمروجون والناشرون لها مع غيرهم من الشباب.

وقال المحاضر باسم العزوني، "ليس هناك من خطر على الخصوصيات الخلاقة والمعطاءة من حقوق الإنسان، كون هذه الحقوق تؤكد على المساواة وحق الاختلاف بين الثقافات والشعوب، الخطر الحقيقي، هو حرمان هذه الشعوب، من حقوقها الأولية باسم أية خصوصية يتم تفصيلها على قد امتيازات السلطة

السياسية هنا أو السلطات الأبوية والتقليدية هناك أية عالية موظفة للهيمنة على حساب المبادئ."

وأضاف أن حقوق الإنسان عالمية ومتكاملة لا تقبل التجزئة مثلما نصت على ذلك الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وأن الخصوصيات الثقافية والحضارية هي مصدر إثراء للقيم المشتركة بين الناس جميعاً ولا يمكن التذرع بها للحد من تلك الحقوق ونقيها. مشيراً إلى أن الحقوق والحريات لم تعد أمراً داخلياً بحثاً يخضع لهيمنة الدولة فقط، إنما صار أمراً دولياً يتجاوز سيادة القومية ليجعل من الإنسان شخصاً دولياً، فهو إذن أمر دولي يهيم الجماعة الدولية بأسرها ويمكن القول بأن الإنسان يتمتع بقدر من الشخصية الدولية يسمح له بأن يدافع عن حقوقه في وجه دولته نفسها، وعلى المستوى الدولي بوصف هذه الحقوق حقوقاً دولية تقيد من سيادة دولته.

وقال العزوني انه، "في عالمنا الإسلامي والعربي كثيراً ما استخدم مفهوم الخصوصية ليبرر التمييز ضد المرأة، ولتبرير كبت الشعوب وسلب حرياتنا الأساسية وهذا ما جعل بعض الحكومات الإسلامية والعربية تهرج الإهلات من الالتزامات الدولية الخاصة بهذه المواثيق والإعلانات بحجة الخصوصية. وقد صدرت مواثيق إسلامية وعربية عدة من جانب منظمات حكومية وغير حكومية منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والملاحظ أن الميثاق العالمي قد فرض نفسه عليها مع بعض الإضافات تفصيلية عليها، إلا أن بعض القضايا التي شكلت نوعاً من التباين في الاجتهاد والمفاهيم وأدت إلى إعلان بعض التحفظ عن بعض ما جاء في هذه الإعلانات والمواثيق عائد للفقرات المتعلقة بحرية العقيدة والمساواة والديمقراطية." وأوضح أن المادة الثامنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تدعو إلى حرية

الفكر والضمير والديانة، وهذا يعني إمكانية تغيير الدين وهو ما يسمى الردة في الإسلام، إضافة لحرية المرأة في اختيار زوجها وبعض المسائل الأخرى التي تثار بشأن الحدود وبعض الأقليات وطبيعة الدولة الإسلامية وأليات حكمها. ومن هنا اعتبر البعض هذه المواثيق والإعلانات معبرة لثوابت الثقافة الأوروبية وخصوصيتها، وهي ثوابت تختلف كثيراً أو قليلاً عن خصوصيات الثقافات الأخرى. وأكد العزوني على أن العالمية تتضمن العام المشترك بين البشر والمجتمعات والحضارات، وتعتبر عن خلاصة التجربة الإنسانية، وتعني الانفتاح على العالم أي النظر إلى الإنسانية كوحدة واحدة مهما تعددت الثقافات وتنوعت الملل والنحل، وأهم القيم العالمية التي تمثل الوجه المشرق هي قيم العلم والعقلانية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأكد المشاركون على أن عالمية حقوق الإنسان تحترم هوية الثقافات الأخرى وهي وسيلة لتقوية المواطنة الصالحة. وإن حقوق الإنسان تتشارك والمواطنة في القيم والمعرفة والمواقف والمهارات القيم والمعرفة بالمساواة والتضامن والتعددية والاحترام والأمان والديمقراطية واللاعنف والسلام، وتقبل الآخر والتعاطف والاحترام، ومهارات المشاركة والعمل على تطوير المجتمع.

وأوصوا بضرورة دعم الحوار والتعاون بين الثقافات والمساهمة في تطوير شبكة غير رسمية من المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان للشباب، والمساهمة في دمج التربية على حقوق الإنسان في أنشطة برنامج الشباب، وأن لا تكون الخصوصية الثقافية لبعض الدول ذريعة لعدم قبول حقوق الإنسان ومواثيقه. كما أوصوا بضرورة أن تقوم المؤسسات الشبابية بدورها تجاه الشباب من حيث التوعية في قضايا الإنسان ومتابعتها.

العزوني / ١٩ / ١٠ / ٢٠١٠
صفحة ٤٥